اليوم.. «المقاصة» ترسل ملاحظاتها على لائحة الهيئة

علمت «الأنباء» من مصدر مطلع داخل الشركة الكويتية للمقاصة أن الشركة سترسل ملاحظاتها على مسودة اللائحة التنفيذية لقانون إلى هيئة أسواق المال اليوم «الثلاثاء». وقال المصدر: ان ملاحظات «المقاصة» حول الكتاب الرابع من مسودة اللائحة التنفيذية والذي يتضمن المواد الخاصة ببورصات الأوراق المالية ووكالات المقاصة بعضها ملاحظات جوهرية وبعضها عبارة عن استفسارات حول بعض المواد.
يذكر أن هيئة أسواق المال ستبدأ بعد 15 أكتوبر الجاري النظر في المقترحات والملاحظات والاستفسارات التي سترد من نحو 14 جهة لإعادة صياغة اللائحة بشكلها النهائي تمهيدا لإقرارها في 10 نوفمبر المقبل.

شريف حمدي

المدير الإقليمي لشركة وفرة للاستشارات التابعة للمؤسسة يكشف عن الاستثمارات العالمية وعوائدها

«التأمينات الاجتماعية».. عهد جديد وشفافية مالية واسعة

محمود فاروق

يبدو أنه عهد جديد فتحته المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، حيث كشفت شركة وفرة للاستشارات الاستثمارية التابعة للمؤسسة عن حجم الاستثمارات التي تديرها الشركة للتأمينات وصناديق سيادية كويتية وخليجية بينها الهيئة العامة للاستثمار وأماكن توزّعها وعوائدها، وذلك على لسان المدير الاقليمي في الشركة غازي الهاجري الذي لم يتردد في الاجابة عن أي سؤال في مؤتمر صحافي أمس في «التأمينات».

وجاء المؤتمر بمناسبة الذكرى الثلاثين لتأسيس الشركة، حيث ستقيم حفلا في هذه المناسبة في 19 الجاري كما ستستضيف منتدى للمستثمرين في 20 الجاري يجمع كبار المستثمرين المحليين والعالميين.

وفي التفاصيل، قال الهاجري ان افضل استثمار في الوقت الحالي بالقطاع العقار الاميركي، حيث يشكل نحو 17٪ من إجمالي استثمارات الشركة، ويتوافق مع استراتيجية الشركة التي تتميز بالتحفظ والاستثمار المدر بعوائد عالية وبأقل قدر من المخاطر.

واشار الهاجري الى ان الشركة تدير اصولا لجهات حكومية وخاصة (كويتية وخليجية) تصل حجمها نحو 18,6 مليار دولار في منتصف عام 2015، وأضاف أنها تستثمر 17٪ من هذه الأصول في شركة «وفرة كبيتال بارتنرز» كشركة تابعة تخضع لإدارتها متخصصة بصفة رئيسية بالاستثمارات الإسلامية، إضافة الى 22٪ هي نسبة الاستثمارات البديلة كما تشكل الأصول الخاصة ما نسبته 14٪ من إجمالي الاصول و14٪ أخرى هي نسبة الاستثمار في المحافظ المالية، والمساهمات المباشرة 3٪ يضاف اليها استثمارات اخرى نسبتها 13٪.

تصريحات الهاجري جاءت خلال المؤتمر الصحافي الذي عقد أمس في مقر المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تمهيدا لاحتفال الشركة بذكرى الثلاثين لتأسيسها.

وذكر ان متوسط العائد على الاستثمار الذي تطلبه الصناديق السيادية مثل مؤسسة التامينات وهيئة الاستثمار يتراوح بين 5,5٪ و6٪، مبينا ان متوسط العائد على الاستثمار لدى الشركة يفوق هذه النسبة.

صناديق وفرة

وبين ان الشركة تدير نحو 52 صندوقا استثماريا منها المملوك لها وأخرى تقوم بإدارته، وقيام الشركة بطرح من 5 إلى 10 صناديق جديدة سنويا، غالبيتها في القطاع العقاري.

واشار إلى ان نمو استثمارات الهيئات والمؤسسات الحكومية الكويتية لدى الشركة خلال 5 سنوات الاخيرة، وذلك بسبب الفوائض المالية التي حققتها تلك الجهات وارتفاع اسعار النفط، لافتا إلى انه إذا استمر انخفاض اسعار النفط خلال السنوات المقبلة فمن المتوقع ان تخفض المؤسسات الحكومية الكويتية استثماراتها الخارجية التي تديرها الشركة.

تجدر الإشارة الى أن شركة مجموعة وفرة للاستثمارات الاستثمارية تأسست في العام 1985 كذراع استثمارية في أميركا الشمالية للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وغيرها من المؤسسات الكويتية، تعمل انطلاقا من مدينة نيويورك مع أفرع ومكاتب في سان دييغو ـ كالفورنيا والكويت، وذلك إضافة الى تقديمها المشورة واستكشاف الفرص الاستثمارية المؤاتية للمؤسسات العاملة في الكويت والخليج.

«التأمينات» وهيئة الاستثمار تطلبان عائداً عند 5٪ حالياً.. ونحن نتجاوزه

ندير 18,6 مليار دينار لـ «التأمينات» و«هيئة الاستثمار» وجهات حكومية خليجية والبنك الوطني

مازلنا نتلقى أموالاً من «التأمينات» رغم انخفاض النفط

المدير الإقليمي لشركة وفرة للاستشارات الاستثمارية التابعة لمؤسسة التأمينات غازي الهاجري خلال المؤتمر الصحافي أمس (هاني عبدالله)

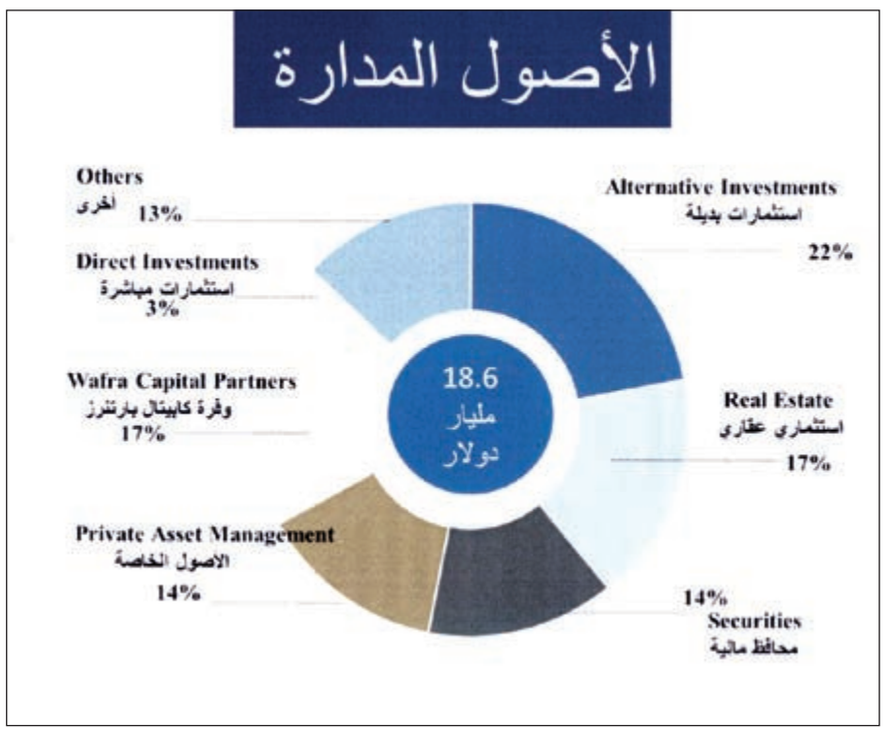

حفل للمستثمرين الكبار في الكويت

تحتفل مجموعة وفرة للاستشارات المملوكة بالكامل للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بالذكرى الثلاثين لتأسيسها، حيث ستقيم حفلا بدعوة من رئيس مجلس الإدارة حمد الحميضي في 19 الجاري ودعيت إليه مجموعة من كبار قادة الاستثمار في الكويت والخليج.
كما دعي الى الحفل المشاركون في منتدى «THE Institutional Investor» الرابع الذي ترعاه الشركة وعقد جلساته في مقر الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في 20 الجاري. ويتحدث في المنتدى نخبة من كبار العاملين في ميادين الاستثمار في العالم.

رفع الفائدة الأميركية سيتأخر

توقع غازي الهاجري ان يرفع الفيدرالي الاميركي الفائدة عند 6 اشهر، مبينا ان نسبة الارتفاع ستكون محدودة في البداية.
وقال ان نمو الاقتصاد العالمي يسير بشكل بطيء وهو ما يدعو السلطات إلى التأني قبل اتخاذ خطوة رفع الفائدة.

أميركا.. الاستثمار الآمن

قال غازي الهاجري ان تطبيق القانون الاميركي سبب رئيسي في تركز استثمارات الشركة هناك، اضافة إلى الفرص الاستثمارية الواعدة التي ترها الشركة جيدة هناك مقارنة بالاسواق الاخرى.

لا تأثير على استثمارات «وفرة» بعد خروج الرجعان

اكد الهاجري ألا تأثير مباشر على استثمارات الشركة بعد خروج مدير عام السابق لمؤسسة التأمينات فهد الرجعان، مبينا ان الامر يخص المؤسسة فقط.

استثمارات «وفرة» خارجية فقط

قال الهاجري انه لا يوجد لدى الشركة اي استثمارات داخل الكويت، إذ تعمل الشركة كذراع استثماري للتأمينات الاجتماعية في الخارج.

عملاء «وفرة» الكبار

لشركة «وفرة» مجموعة من العملاء المتميزين في الكويت هم: المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، الهيئة العامة للاستثمار، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، مؤسسة البترول الكويتية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبنك الكويت الوطني، أما خليجيا فإن أبرز عملائها هم: الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية في قطر، الصندوق العماني للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، إضافة الى الشركة العربية للاستثمار وشركة سيدكو.

تضمنها مشروع اللائحة الجديدة لقانون أسواق المال

3 ضمانات قانونية للشركات عند التفتيش عليها من «هيئة الأسواق»

شريف حمدي

يبدو أن اللائحة التنفيذية لقانون أسواق المال والتي أعدت هيئة أسواق المال مسودة أولية لها بعد تعديله في أبريل الماضي تتضمن 1610 مادة تنظيمية تفصيلية تحمل بين طياتها تغييرات ايجابية خاصة فيما يتعلق بالتفتيش والرقابة.

هذا ما أكد عليه أستاذ القانون الجنائي للأعمال التجارية وأسواق المال د.حسين بوعركي في تصريح لـ «الأنباء» عند قراءته الأولية في باب إنفاذ القانون الذي يتناول بالتفصيل المواد الخاصة بالرقابة والتفتيش على الشركات والأشخاص المرخص لهم، مشيرا إلى ان مشروع اللائحة الجديد تضمن 3 ضمانات للشركات والأشخاص المرخص لها عند إجراء التفتيش عليها من قبل موظفي هيئة أسواق المال.

وبين د. بوعركي أن هذه الضمانات تتمثل في التالي:

1ـ عرض تقرير التفتيش الأولي على الشخص المرخص له وإعطاؤه حق الرد قبل إعداد التقرير النهائي.

2 ـ بحث وتصويب المخالفات قبل إعداد التقرير.

3 ـ صياغة التقرير النهائي وتحديد حجم المساءلة التأديبية عند وجود مخالفات.

وقال إن هذه النصوص تشكل ضمانات حقيقية للشركات والأشخاص القانونية وتجعلها في مأمن من أي مباغتة، لافتا إلى أن الأمر الأهم أنها تكشف عن نية وتوجه الهيئة باستهداف الصالح العام وتصويب المخالفات والوقوف بجانب الشركات والأشخاص المخالفة وليس الاصطياد بالماء العكر، وهو ما سيترتب عليه أنه سينتج عن كل مخالفة عقاب أو الذهاب للمجلس التأديبي.

ولفت إلى من شأن هذه التعديلات الحد من المخاوف التي كانت تنتاب الشركات من المساءلة التأديبية، وهو أمر سينعكس على السوق عند دخول اللائحة الجديدة حيز التنفيذ في نوفمبر المقبل.

وأضاف د. بوعركي أن سلطة التفتيش تعد من أهم السلطات القانونية لهيئات أسواق المال، إذ إن الغالب الأعم من المخالفات القانونية يتم اكتشافها وإثباتها بعد عمليات التفتيش، إلا أن هذه السلطة ليس عامة إنما محددة بأطر قانونية معينة يجب التزامها وأن أحكام القضاء الفرنسي رسمت حدود قانونية دقيقة تنظم عمليات التفتيش على الأشخاص المرخص لها كالشركات ومراقبي الحسابات وغيرهم يجب مراعاتها والتزامها.

وبخصوص نص المادة 2ـ1 من كتاب إنفاذ القانون والخاص بالرقابة والتفتيش الذي ينص على حق موظفي الهيئة بالرقابة والتفتيش على جميع الأشخاص المرتبطة بتعاملات الأوراق المالية ولو لم يكن من ضمن الأشخاص المرخص لهم: «كما تخضع تعاملات الأوراق المالية للرقابة والتفتيش أيا كان الشخص الذي يقوم بها»، أكد د. بوعركي القاعدة العامة بعدم التزام أي شخص قانوني بالخضوع للرقابة والتفتيش إلا إذا كان هناك نص قانوني ينظم ذلك، وتعاملات الأوراق المالية تشمل عدد غير محصور من الأشخاص القانونية التي قد تقوم بهذه التعاملات والمعرفة بالمادة الأولى من القانون 22 لسنة 2015، ما يعني صحة هذا النص في مشروع اللائحة وأنه ترديدا لما ورد في القانون، مشيرا إلى أنه استنادا إلى المادتين (1) و(30) من قانون أسواق المال يكون للهيئة حق الاطلاع على الدفاتر والسجلات والمستندات في مقر أي جهة ذات علاقة بالشركات المدرجة ولو لم تكن خاضعة لهيئة أسواق المال، لافتا إلى أن هذه النقطة ستكون مثار جدل قانوني قضائي في المستقبل.

وأشاد د. بوعركي بجهود هيئة أسواق المال في إعداد مواد اللائحة خلال فترة وجيزة، وعلى هذا النحو من الترتيب والتفصيل لضمان عدم وجود لبس أو عدم فهم لنصوص المواد.

د. حسين بوعركي

د.بوعركي: ليست كل مخالفة سينتج عنها عقاب أو ذهاب للمجلس التأديبي

المواد الجديدة تجعل الشركات في مأمن من أي مباغتة وتعطيها فرصة لتصويب الأخطاء والمخالفات